

الشباب خارج التعليم والتشغيل والتكوين

تموقع جهوي متقدر بنسبة 28,1% رغم استمرار تحديات الإدماج والاستعجال الاجتماعي

الإشارة الاستراتيجية

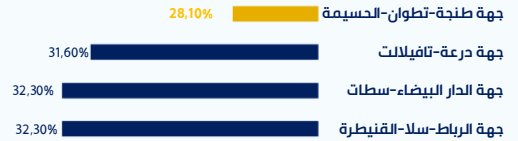
يُبرز التقرير المشترك الصادر عن منظمة العمل الدولية والمنحوية السامية للتخطيط لسنة 2025 أن عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة، الذين لا يزالون أي نشاط مهني ولا يتابعون أي مسار تعليمي أو تكويني، بلغ خلال سنة 2023 حوالي 2,94 مليون شاب على الصعيد الوطني، أي ما يعادل 33,6% من إجمالي هذه الفئة العمرية. وبعبارة أخرى، هذا الوضع ينعكس بوضوح مستمرا، رغم التحسن النسبي الذي شهدته الظروف الاقتصادية الوطنية.

وفي هذا السياق، سجلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة أدنى معدل على المستوى الوطني من بين جهات المملكة الأنتني عشرة، بنسبة بلغت 28,1%، ما يجعلها الجهة الوحيدة التي حافظت على معدل يقل عن عتبة 30%. غير أن هذا التمرؤع الإيجابي يظل نسبيا، ويستوجب قراءة تحليلية متأنية، بالنظر إلى استمرار وجود ما يقارب ثلاثة من كل عشرة شباب خارج منظومات الشغل أو التعليم أو التكوين، إلى جانب استمرار التفاوتات المجالية بين الأقاليم وبين الأوساط الحضرية والقروية.

أبرز المعطيات*

- تُسجل فوارق بنيوية حادة بين الجنسين، حيث تبلغ نسبة الشباب غير المنخرطين في الشغل أو التعليم أو التكوين في صفوف النساء 49,2% مقابل 18,5% لدى الرجال، أي إن النساء أكثر عرضة لهذه الوضعية بحوالي 2,6 مرة، ويمثلن ما يقارب 72% من إجمالي هذه الفئة. كما يُعد الزواج أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى الانسحاب من سوق الشغل، إذ يرفع احتمال التمرؤع في هذه الوضعية بما يفوق 32,8 نقطة مئوية.
- يُسجل ارتفاع ملحوظ في معدل الانقطاع بعد سن الرابعة والعشرين، حيث ينتقل المعدل من 25,6% لدى الفئة العمرية 15-24 سنة إلى 50,2% لدى الفئة 25-29 سنة، ما يعكس اختلالا واضحا في مسار الانتقال من منظومة التعليم أو التكوين إلى سوق الشغل، ويؤشر إلى أن ما يقارب شائبا واحدا من كل اثنين يواجه صعوبات في هذا الانتقال.
- تُبرز المعطيات تأثيرا متباينا لمستوى التعليم على احتمالات الوقوع في وضعية عدم الاندماج الاقتصادي أو التعليمي، إذ يشكل التعليم العالي عامل حماية مهم، من خلال تقليص احتمال الانتماء إلى هذه الفئة بـ41,8 نقطة مئوية، في حين تظهر بعض مسارات التكوين المهني محدودة في الإدماج، بما قد يعرض بعض الفئات لمخاطر بطالة طويلة الأمد، بزيادة تصل إلى 19,3 نقطة مئوية.
- تفيد المعطيات بأن 74,2% من الشباب المعنيين يوجدون في وضعية لا نشاط، وليس في وضعية بطالة بالمعنى التقليدي، وهو ما يعكس أزمة مرتبطة بضعف المشاركة الاقتصادية أكثر من ارتباطها بإشكالية البطالة في مفهومها الكلاسيكي.

معدل الشباب خارج التعليم والتشغيل والتكوين بالنسبة للجهات الأربع الأولى في 2023



تحليل استراتيجي: التأثيرات المرتقبة

(أ) تموقع نسبي إيجابي يستدعي مزيدا من التعزيز

تسجل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة أدنى معدل وطني للشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين (28,1% مقابل 33,6% وطنيا)، ما يعكس تموقفا إيجابيا مقارنة بباقي الجهات. كما يبرز وجود أقطاب اقتصادية كبرى، وفي مقدمتها ميناء طنجة المتوسط، جاذبية الجهة للاستثمار واستقطاب المشاريع. غير أن هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة تحقق إدماج اقتصادي شامل ومستدام.

(ب) اندماج اقتصادي لا يزال جزئيا وغير متوازن

يعكس انخفاض معدل الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين تحسنا نسبيا في إدماج جزء من الشباب ضمن النشاط الاقتصادي، بما يساهم في دعم دخل الأسر والاستقرار الاجتماعي. غير أن استمرار هيمنة وضعية عدم النشاط (74,2%)، إلى جانب الحضور المرتفع للنساء ضمن هذه الفئة، يحد من الأثر الإيجابي لهذا التحسن وليقي فئات واسعة خارج الدينامية الاقتصادية.

(ج) رصيد بشري غير مستغل بالشكل الكافي

تكشف التفاوتات المجالية، خاصة بالوسط القرروي، واتساع نطاق عدم النشاط لدى النساء، عن وجود رصيد مهم من الموارد البشرية غير المعبأة بالشكل الكافي. ويمثل ذلك فرصة لتعزيز عرض اليد العاملة، لكنه يطرح في المقابل تحديات مرتبطة بملامعة الكفاءات مع حاجيات سوق الشغل وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

قراءة استراتيجية - نقاط اليقظة

- تشير الدينامية الاقتصادية التي تشهدها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة إلى أن آثار النمو لا تنعكس بعد بشكل متكافئ على مختلف الفئات الاجتماعية والمجالية، وهو ما تبرزه مجموعة من المؤشرات البنيوية التي تستدعي يقظة استراتيجية مستمرة ومواكبة دقيقة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة.
- أداء نسبي إيجابي لا يعكس إدماجا اقتصاديا كاملا: تسجل الجهة أدنى معدل وطني للشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين. غير أن هذا التمرؤع الإيجابي لا ينبغي أن يحجب استمرار وجود ما يقارب ثلاثة من كل عشرة شباب خارج المنظومتين التعليمية والاقتصادية، إلى جانب استمرار تفاوتات مجالية ملحوظة بين الأقاليم وبين الوسطين الحضري والقرروي.
- دينامية اقتصادية موجهة أساسا نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة: تولد الدينامية الصناعية المرتبطة بمنظومة ميناء طنجة المتوسط طلبا متزايدا على اليد العاملة المؤهلة والكفاءات التقنية المتخصصة، غير أن آثار هذه الدينامية تستفيد منها بشكل أكبر الفئات الحاصلة على مؤهلات مناسبة، مما يطرح مخاطر استمرار إقصاء فئات أخرى، خاصة النساء، والشباب بالوسط القرروي، وذوي المستويات التعليمية المحدودة.
- فجوة اجتماعية ذات طابع بنيوي بين الجنسين: تبلغ نسبة الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين 49,2% مقابل 18,5% لدى الذكور، وهو ما يعكس استمرار اختلالات بنيوية مرتبطة بولوج النساء إلى سوق الشغل. كما يرتبط ارتفاع معدلات عدم النشاط لدى النساء بعوامل اجتماعية وأسرية، من أبرزها الزواج ووجود أطفال صغار، بما يجعل هذه الفئة خارج نطاق التأثير المباشر للسياسات التقليدية للتشغيل والإدماج المهني.
- اختلال بين منظومة التكوين واحتياجات سوق الشغل: يكشف ارتفاع مخاطر البطالة طويلة الأمد لدى خريجي بعض مسارات التكوين المهني (3+), نطقة عن وجود فجوة بنيوية بين عرض التكوين ومتطلبات سوق الشغل، سواء من حيث المهارات أو قابلية الإدماج المهني. كما أن لجوء عدد من الخريجين إلى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باعتبارها خيارا آخر للولوج إلى سوق العمل، يعكس محدودية فعالية آليات الوساطة والتوجيه المهني، والحاجة إلى تعزيز التقائات منظومات التكوين والتشغيل والاستثمار.

التوصيات الاستراتيجية

لا ينبغي أن ينتهي هذا التنبيه بقراءة لمعدل 28,1% المسجل بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، رغم الموقع المتقدم الذي تحتله الجهة على الصعيد الوطني. تظل وضعية الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين مؤشرا مقلقا يستدعي اليقظة. ويتمثل التحدي في تحويل هذا التمرؤع الإيجابي إلى رافعة لتدخلات عمومية أكثر استهدافا وفعالية. وفي هذا الإطار، تبرز أربع أولويات أساسية:

التصدي للهدر المدرسي، من خلال تعزيز مدارس الفرصة الثانية وتطوير آليات الإدماج المبكر لإعادة إدراج المنقططين عن الدراسة داخل المنظومة التعليمية والتكوينية.

استهداف النساء والوسط القرروي، عبر تطوير مسارات تكوين ملائمة للفرص المحلية، وإحداث وحدات متنقلة للتكوين، واعتماد مقاربات للقرب من شأنها الحد من العوائق البنيوية التي تعيق مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.

تعزيز انخراط القطاع الخاص، عبر تطوير مسارات تكوين ملائمة لحاجيات سوق الشغل والفرص الاقتصادية المحلية، وتشجيع الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين من أجل دعم الإدماج المهني وتحسين قابلية تشغيل الشباب.

تقوية دور الجهة في رصد تشغيل الشباب، بهدف تحسين تتبع الحاجيات من الكفاءات، وفهم الديناميات الترابية لسوق الشغل، وتحديد الفئات الأكثر هشاشة، خاصة على مستوى الأقاليم التي تعرف تفاوتات مجالية أكثر حدة.

* معطيات وطنية

المصادر:

المنحوية السامية للتخطيط ومنظمة العمل الدولية، التمرؤع الإحصائي للشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التكوين بالمغرب: تحليل، محدثات وأثار، 2025-2026. الوكالة الخاصة بطنجة المتوسط، التقرير المالي لسنة 2025.